

القرار التنظيمي لجماعة الناظور
رقم: 155 بتاريخ: 30 أكتوبر 2024
بشأن إزالة ولوجيات المباني المقامة على الملك العام الجماعي

إن رئيس جماعة الناظور.

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم: 113.14 المتعلق بالجماعات؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1-07-195 الصادر في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نونبر 2007) بتنفيذ القانون رقم: 47-06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية كما تم تغييره وتتميمه؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1-92-31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 12-90 المتعلق بقانون التعمير؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1-92-7 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 25-90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1-03-58 الصادر في 10 من ربيع الأول 1424 (12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 10-03 المتعلق بالولوجيات؛

بناء على الظهير الشريف الصادر في 7 شعبان 1332 الموافق لفتح يوليو 1914 بشأن الملك العام حسب ما وقع تغييره وتتميمه؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1-97-03 صادر في 16 من رمضان 1417 (25 يناير 1997) بتنفيذ القانون رقم 96-9 القاضي بتتميم الظهير الشريف الصادر في 24 من صفر 1337 (30 نونبر 1918) في شأن الاحتلال المؤقت للأماكن العامة؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1-21-74 الصادر في 3 من ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية؛

بناء على المرسوم رقم: 157.78 الصادر بتاريخ: 26 مايو 1980 المتعلق بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية إلى استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة العمومية.

بناء المرسوم رقم 2-11-246 صادر في 2 ذي القعدة 1432 (30 سبتمبر 2011) المتعلق بتنفيذ القانون رقم 10.03 المتعلق بالولوجيات؛

بناء على المرسوم رقم 2-22-176 صادر في 26 من شعبان 1443 (29 مارس 2022) يتعلق بإيداع الاقرارات المتعلقة بالرسوم المستحقة لفائدة الجماعات الترابية وأدائها بطريقة إلكترونية؛

بناء على دورية السيد وزير الداخلية رقم D7175 بتاريخ 26 أكتوبر 2021 بشأن رقمنة مساطر وخدمات الجماعات الترابية؛

بناء على القرار المشترك لوزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، ووزير إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة، ووزير الداخلية رقم 17-2306 صادر في 16 من ربيع الأول 1439 (5 ديسمبر 2017) المحدد للخصائص التقنية وقياسات مختلف التكنولوجيات العمرانية؛

بناء على القرار المشترك لوزير إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة ووزير الداخلية رقم 18-3146 صادر في 22 من جمادى الآخرة 1440 (28 فبراير 2019) تحدد بموجبه الخصائص التقنية المتعلقة بالتكنولوجيات المعمارية؛

بناء على الدورية المشتركة بين السيد وزير الداخلية والسيد وزيرة الاقتصاد والمالية رقم 23956 صادر بتاريخ 28 دجنبر 2022 حول تمكين المزمين من الولوج لمنصة الكترونية قصد إيداع الاقرارات المتعلقة بالرسوم المستحقة لفائدة الجماعات الترابية وأدائها بطريقة إلكترونية؛

بناء على القرار الجماعي التنظيمي رقم: 15 بتاريخ 19 يونيو 2006 بشأن تنظيم عمليات حجز وجمع السلع وغيرها المعروضة بدون ترخيص إداري بالأماكن العامة بجماعة الناظور، وكذا حصر السيارات والشاحنات المغسول بالشوارع العمومية أو المتسببة في إتلافها كما وقع تغييره وتتميمه

بناء على القرار البلدي التنظيمي المستمر لجماعة الناظور عدد: 1189 بتاريخ 2013/10/03 المتعلق بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة داخل المدار الحضري لجماعة الناظور.

وبناء على مقتضيات القرار الجبائي لجماعة الناظور كما وقع تغييره وتتميمه بموجب مقررات المجلس الجماعي؛

وبناء على توصية اللجنة المكلفة بالتعمير الواردة في محضرها المنجز بتاريخ 20 شتنبر 2024؛

وبناء على مقرر المجلس الجماعي لجماعة الناظور المتخذ خلال دورته العادية لشهر أكتوبر 2024.

يقرر ما يلي:

الفصل الأول:

إزالة ولوجيات المباني

تزال وجوبا جميع التكنولوجيات الاسمنتية وغيرها المحدثه بدون ترخيص بقارة الطرق الجماعية بغرض استغلالها للعبور إلى مرافق الدور السكنية ومختلف البنايات، وذلك من طرف المخالفين أو من يقوم مقامهم.

الفصل الثاني:

الاعذار بالمخالفة

يشعر المعني بالأمر بالمخالفة بعين المكان ويحدد له أجل 3 أيام لإزالة التكنولوجية ويحرر محضر في الموضوع من طرف مراقبي الشرطة الادارية المحلفين وفق النموذج المرفق بالقرار التنظيمي ويسلم للمعني بالأمر أو من يقوم مقامه . إذا رفض المخالف التسلم يعتبر معلوما بالمخالفة ويُنص على ذلك في المحضر.

الفصل الثالث:

ذعيرة المخالفة

تطبق عند الامتناع، الذعيرة الواجبة بشأن الاحتلال المؤقت للأماكن العامة على ألا تتجاوز 300 درهم عن اليوم الأول بعد تحرير محضر المخالفة المشار إليه في الفصل الثاني أعلاه .

تضاعف الذعيرة عن كل يوم في الايام التالية إلى حين ازالة المخالفة ويحرر محضر في الموضوع من طرف مراقبي الشرطة الادارية المحلفين وفق النموذج المرفق بالقرار التنظيمي.

الفصل الرابع:

التنفيذ التلقائي

في حالة التنفيذ التلقائي بإزالة التكنولوجية موضوع المخالفة، يتعين على المعني بالأمر إزالة كافة مخلفات العملية بعين المكان .

إذا أضرت العملية بالملك العام، يؤدي المخالف للجماعة تكلفة الاصلاح كما يحدده التقرير لتقني المنجز من طرف مصالح قسم الشؤون التقنية والتعمير بجماعة الناظور .

الفصل الخامس: التنفيذ من طرف المصالح الجماعية المختصة

تباشر المصالح الجماعية المختصة إزالة الولوجية موضوع المخالفة بعد امتناع صاحبها عن التنفيذ التلقائي على حسابه الخاص وفق محضر تقني تنجزه مصالح قسم الشؤون التقنية والتعمير بجماعة الناظور تحدد فيه تكاليف العملية التي تتضمن:

- تكاليف اليد العاملة حسب تراتبها الوظيفي ،
- تكاليف الوسائل المستعملة في التنفيذ،
- تكاليف النقل،
- تكاليف البنزين
- وكل تكلفة تدخل في إطار التنفيذ
- إضافة 10% من القيمة الاجمالية.

الفصل السادس: الولوجيات الخشبية والحديدية المتحركة

يجوز لأصحاب البنايات استعمال وولوجيات خشبية أو حديدية متحركة ويمنع تثبيتها بالطرق العامة أو تركها بمكانها تحت طائلة حجزها دون سابق إنذار من المصالح الجماعية المختصة ومن مختلف مراقبي الملك العام.

الفصل السابع: الولوجيات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة

يمكن لأصحاب الاحتياجات الخاصة أو من ينوب عنهم التقدم بطلب لدى رئيس الجماعة لإنجاز الولوجيات الضرورية على الملك العام الجماعي في حالة عدم توفرها في مداخل بنايتهم.
تنجز الولوجيات المرخص بها طبقا للمقتضيات الواردة في القرارين المشتركين رقم 17-2306 و رقم 18-3146 المشار إليهما أعلاه تحت إشراف ومراقبة المصالح التقنية الجماعية المختصة.
تنجز المصالح الجماعية العملية على نفقة الطالب بناء على طلبه، وفق نفس المقتضيات أعلاه.

الفصل الثامن: وولوجيات الإدارات العامة والخاصة

يمكن للإدارات العمومية والخصوصية التقدم بطلب إنجاز الولوجيات الضرورية على الملك العام الجماعي من طرف مصالح الجماعة المختصة في حالة عدم توفرها في البنايات الادارية التابعة لهم وتنجز وفق الترتيبات المنصوص عليها في الفصل السابع.

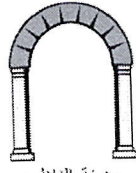
تحدد تكاليف الانجاز من طرف الجماعة في الحالتين المذكورتين، بناء على محضر تقني مفصل تعدده مصالح قسم الشؤون التقنية والتعمير بجماعة الناظور .

الفصل التاسع: الجهة المنفذة للقرار التنظيمي

يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى المصالح الإدارية والتقنية الجماعية المختصة بجماعة الناظور بمؤازرة السلطة المحلية والأمن الإقليمي بالناظور عند الاقتضاء.

التوقيع: رئيس الجماعة

الرئيس:
سليمان أزواج
Commune de Nadour



مدينة الناظور
باب أوروبا

نموذج 1: محضر بشأن ضبط ولوجية غير قانونية

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم: 113.14 المتعلق بالجماعات؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1-92-31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 90-12 المتعلق بقانون التعمير؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1-92-7 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 25-90 المتعلق بالتجزئات العقاري والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات ؛

بناء على القرار الجماعي التنظيمي رقم: 15 بتاريخ 19 يونيو 2006 بشأن تنظيم عمليات حجز وجمع السلع وغيرها المعروضة بدون ترخيص إداري بالأماكن العامة بجماعة الناظور، وكذا حصر السيارات والشاحنات المغسولة بالشوارع العمومية أو المتسببة في إتلافها كما وقع تغييره وتتميمه

بناء على القرار البلدي التنظيمي المستمر لجماعة الناظور عدد: 1189 بتاريخ 2013/10/03 المتعلق بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة داخل المدار الحضري لجماعة الناظور.

بناء على القرار التنظيمي رقم: بتاريخ:..... المتعلق بإزالة ولوجيات المباني المقامة على الملك الجماعي

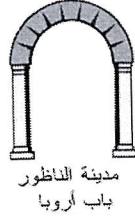
وخلال الجولة التفقدية التي تباشرها عناصر الشرطة الادارية في إطار مراقبة الملك العام الجماعي تم تسجيل الملاحظات التالية:

- السيد:.....صاحب البناية الكائنة ب..... عمد إلى بناء ولوجية لبنايته فوق الملك العام الجماعي شارع:.....رقم:..... الناظور أنظر الصورة المرفقة بالمحضر
- أشعر المعني بالأمر بعين المكان بالمخالفة وأقر بها والتزم أمام عناصر الشرطة الادارية بإزالتها في ظرف 3 أيام من تاريخ إنجاز هذا المحضر تحت طائلة فرض الغرامة المنصوص عليها
- أشعر بقيمة الغرامة المطبقة في حالة عدم التنفيذ التلقائي وبالتنفيذ التلقائي على نفقته من طرف المصالح الجماعية المختصة.

حرر بتاريخ:.....

تأشيرة مكتب الشرطة الادارية

توقيع العون المحلف
الاسم الكامل



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة الناظر
جماعة الناظور
قسم الشؤون الادارية والقانونية والممتلكات
مكتب الشرطة الادارية

نموذج 2: محضر بشأن الامتناع عن إزالة ولوجية غير قانونية

بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم: 113.14 المتعلق بالجماعات؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1-92-31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 90-12 المتعلق بقانون التعمير؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1-92-7 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) بتنفيذ القانون رقم 25-90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات ؛

بناء على القرار الجماعي التنظيمي رقم: 15 بتاريخ 19 يونيو 2006 بشأن تنظيم عمليات حجز وجمع السلع وغيرها المعروضة بدون ترخيص إداري بالأماكن العامة بجماعة الناظور، وكذا حصر السيارات والشاحنات المغسولة بالشوارع العمومية أو المتسببة في إتلافها كما وقع تغييره وتتميه

بناء على القرار البلدي التنظيمي المستمر لجماعة الناظور عدد: 1189 بتاريخ 2013/10/03 المتعلق بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة داخل المدار الحضري لجماعة الناظور.

بناء على القرار التنظيمي رقم: بتاريخ المتعلق بإزالة ولوجيات المباني المقامة على الملك الجماعي.

وبناء على محضر المعاينة رقم: بتاريخ بشأن التنفيذ التلقائي بإزالة ولوجية غير قانونية من طرف السيد صاحب البناية الكائنة بـ.....

وخلال الجولة التفقدية التي تباشرها عناصر الشرطة الادارية في إطار مراقبة الملك العام الجماعي تم تسجيل الملاحظات التالية:

- امتناع السيد.....صاحب البناية الكائنة بـ.....على إزالة ولوجية بنايته المقامة فوق الملك العام الجماعي شارع.....رقم..... الناظور تلقائيا.
- الذعيرة: 300 درهم.

حرر بتاريخ.....

تأشيرة مكتب الشرطة الادارية

توقيع العون المحلف
الاسم الكامل

❖ ملاحظة:

- بحرر محضر الذعيرة يوميا إلى أن تزال الولوجية على أن تضاعف قيمة الذعيرة تواليا